

الفصل الأول

الأساس الاقتصادي والاجتماعي للحركة

هدى فاروق

حين وصل القسام فلسطين كانت منهكة غاية الإنهاك، متخلفة حتى العظم، ليس بسبب ويلات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) فحسب، بل، أساساً، بسبب أربعة قرون من الحكم العثماني المتصل، وهو الذي احتجز تطور كل البلاد التي حكمها.

فلسطين بلد زراعي، من الدرجة الأولى. الحاصلات الزراعية هي عماد اقتصادها، وكان ثلث سكان فلسطين يعيشون على الزراعة، وبلغت مساحة الأراضي الزراعية مليون دونم، أي ثلث مساحة البلاد.^(١) وتجلى التخلف الاقتصادي في فلسطين في تركيز ملكية الأراضي في أيدي حفنة ضئيلة من كبار الملاك.

اقتصادياً

وحسب إحصاء تم في عشرينيات القرن العشرين، فإن ١٤٤ مالكا كبيرا كانوا يملكون ١٣٠,٠٠٠, ٣ دونم، بمعدل ٠٠, ٢٢ دونم للعائلة الواحدة. وكان في قضاء بئر السبع وغزة أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ دونم في أيدي ٢٨ مالكا، وكان من بين هؤلاء ١١ مالكا يملك كل منهم

١٠٠,٠٠٠ دونم، وسبعة ملاك يملك كل منهم ٣٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ دونم. هذا فى حين كان ٢٩٪ من الفلاحين العرب لا يمتلكون أرضاً. بينما كان ٧٧٪ من فلاحى منطقة القدس و٦٣٪ من منطقة نابلس - عام ١٩٣١ - يمتلكون أقل من ٥٠ دونم للعائلة الواحدة.^(٢)

حسب تقرير لجنة فلسطين لبوعاليم زيون (أى العمال الصهيونيين) كان هناك ٢٥ مالكا كبيرا فى منطقة بئر السبع، وأكثر من ٢ مليون دونم أرض، ١١ منهم يملك الواحد أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دونم، فى حين امتلك سبعة منهم ما بين ٣٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ دونم. ويذكر التقرير نفسه أنه فى منطقة القدس والجليل هناك ٢٦ مالكا كبيرا امتلكوا ٢٤٠,٠٠٠ دونم. وفى منطقة يافا ٤٥ مالكا امتلكوا ١٦٢ ألف دونم، وفى منطقة نابلس - طولكرم خمسة مالكين امتلكوا ١٢١,٠٠٠ دونم، وفى منطقة جنين امتلك ستة ملاك ١١٤ ألف دونم، وفى منطقة حيفا ثمة ١٥ مالكا امتلكوا ١٤١ ألف دونم. وفى منطقة الناصرة ٨ ملاك امتلكوا ١٢٣ ألف دونم. وفى منطقة عكا - صور خمسة ملاك امتلكوا ١٥٧ ألف دونم. وفى منطقة طبريا ٦ ملاك امتلكوا ٧٣ ألف دونم. وامتلك أصحاب البنوك البيروتية عائلة (سرسق)، فى عدة مناطق فى فلسطين، وخاصة فى وادى جزرائيل، ٢٣٠ ألف دونم. أما عائلة الحسينى، والمعروفة من خلال تقديمها عدداً من «القادة المحافظين» للحركة الوطنية للبلاد، فقد امتلكت ٥٠,٠٠٠ دونم. وامتلكت عائلة عبد الهادى (والتى قدمت النوع نفسه السابق من القادة للحركة الوطنية) فى منطقة جنين ٦٠,٠٠٠ دونم.^(٣)

وفقاً للإحصاء الرسمى، الذى أجرته السلطات البريطانية للسكان، فى عام ١٩٢٢، فإن ٦٥٪ من سكان فلسطين كانوا قرويين. وكانت معظم الأراضى الريفية فى فلسطين أرضاً أميرية، وقد أنيطت ملكية الأراضى الزراعية بالدولة، بينما تمتع الفلاح بحق الانتفاع بها، شريطة أن يحرقها ويدفع ضريبة الأرض. وقبل تنفيذ قانون الأراضى، خضع جزء كبير من الريف الفلسطينى لنوع من التنظيم سُمى «الالتزام»، حيث ترتب على ملتزم الضريبة أن يستوفى من الفلاح ضريبة محدودة، وفقاً لإنتاجية الأرض ومحصولها.^(٤)

مع بداية خمسينيات القرن التاسع عشر، ومع ظهور الوسطاء التجاريين، من العرب والأجانب، أخذ الفلاح يروح تحت طائلة الدين. ففى وقت جمع الضرائب، وهو الوقت الذى يكون الفلاح فيه فى أمس الحاجة إلى النقد، كان جيش من التجار، أغلبهم وكلاء التجار الأجانب، يتوجه إلى القرى، (ليساعدوا) الفلاح بتقديم النقد الضرورى له، لقاء

رهن محصوله القادم، بفائدة قدرها ٣-٥٪ في الشهر، أو بشراء المحصول كله، لقاء ثلثي أو نصف ثمنه. كذلك يستولى التجار على المحصول بأرخص الأثمان، ويربحون فوائد قروضهم من ٣٦-٦٠٪ في العام. عاش الريف العربي عامة، والريف السوري خاصة، قطاعاً مهملاً، ترفض العائلات الوجيئة الانتساب إليه، وتفتخر بأصلها البدوي. وكان أهل المدن عامة ينظرون بازدراء إلى كل أعمال الفلاحة، معتقدين أن النشاط الفعلي في الزراعة يحط من قدرهم. ولذلك تميّز مجتمع القرية في فلسطين بعوامل ذاتية، أهمها انكماش أفرادها، وتقوية الروح العشائرية بينهم، والسعي لتقليد حياة البادية بانتقال قسم من الفلاحين إلى الحياة شبه البدوية، هرباً من هجمات البدو، ويضاف إلى ذلك الفكر الديني.^(٥)

كبار الملاك: حصلت هذه الطبقة على أملاكها نتيجة النظام شبه الإقطاعي، وما لازمه من نظام «الالتزام الضريبي»، الذي قام على أساس الالتزام بجمع الضريبة، حيث أصبحت «أموار جباية الأموال الأميرية تفوّض إلى أشخاص عن طريق المزايدة، وأخذ هؤلاء الملتزمون يلجؤون إلى ضروب من وسائل الضغط والتسلط لكي يحصلوا على أعظم مقدار من الجباية، تضمن لهم ثروة محترمة، بعد دفع ما التزموا به من أموال». وكذلك عن طريق تسجيل الفلاحين أملاكهم لبعض أفراد الأسر الكبيرة، تجنباً لدفع الضرائب العالية، أو تهرباً من الخدمة العسكرية.^(٦)

نأتى إلى الصناعة، حيث كانت الصناعات القائمة في فلسطين، آنذاك، تعتمد على الزراعة، اعتماداً كبيراً. وكانت الصناعات في مجملها تحويلية، ويمكن إجمالها بنحو ٥١٠ معاملة صناعية، تشكل نسبة قدرها ٤١٪ من مجموع الحرف، والصناعات الموجودة في البلاد، عام ١٩١٣، وشملت ٣٩٦ معصرة لزيت الزيتون، و٣٠ معملاً لصنع الصابون، و٩٥ مطحنة للحبوب، و٢٥ معصرة لزيت السمسم، و٢١ معملاً لصنع الخمور. وقد اعتمدت فلسطين في صادراتها، اعتماداً شبه كلي، على المنتجات الزراعية، وخصوصاً الحمضيات التي احتلت النصيب الأكبر من الصادرات الفلسطينية.^(٧)

نتيجة لنظام الامتيازات للدول الأجنبية في الدولة العثمانية، نمت في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر الأسواق الاستهلاكية المستوردة. وأدى ذلك بدوره إلى انحطاط عدد من الصناعات الحرفية المحلية. وبعد وصول الاتحاديين، في عام ١٩٠٨، إلى سدة الحكم في الدولة العثمانية واندلاع الحرب العالمية الأولى، تأثر تطوير الصناعات المحلية،

واحتدم التنافس بين الشركات الأجنبية وأصحاب المهن والصناعات الوطنية، إضافة لبروز الرأسمال الصناعي اليهودى فى فلسطين.^(٨)

تكونت الطبقة العاملة المدنية، فى الأساس، من بين صفوف الفلاحين المعدمين، الوافدين من الريف إلى المدينة، وفئة الأنتلجنسيا، من المثقفين التقليديين من أبناء العائلات، التى شغلت بدورها الشرائح القيادية السياسية. وإلى جانب هذه الفئات السابقة ظهرت الفئات الوسطى. وكانت تتألف من فئات أصحاب الحرف، وصغار موظفى الحكومة، والمعلمين، وتجار الجملة، والمحاسبين، ومخلصى البضائع، والمترجمين، وكانت نسبة كبيرة من أبناء هذه الطبقة من المسيحيين، وأبناء الأقليات الأخرى، الذين تعلم عدد منهم فى المدارس التبشيرية.^(٩)

التعليم

كاد التعليم فى الدولة العثمانية^(١٠) فى أواخر القرن الثامن عشر، أن يكون دينيًا بحثًا، فهناك معاهد دينية، يتعلم فيها الصغار، ومعاهد أخرى للكبار، وكان بعضها ملحقة بالمساجد، وبعضها مستقلًا فى مبانٍ مشيدة لهذا الغرض، مع مساجد خاصة بها، وكان أسلوب التعليم فيها قديمًا، لم يتغير منذ عدة قرون، بل تقهقر إلى تعليم العلوم النقلية فحسب. كان التعليم محدودًا، والامية متفشية، تفشيًا وبائيًا. ونتيجة للاحتكاك بالدول الأوروبية فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر، والنصف الأول من القرن التاسع عشر، تفتحت أنظار المفكرين إلى عدم كفاية هذا النوع من التعليم، إذا ما أرادت الدولة أن تواكب حضارة العصر، ولعل الضرورات الاجتماعية المتولدة عن هذا الاحتكاك، هى التى أوحى بضرورة هذا التحديث للتعليم، وليس الترتيب المنطقى.

السياسة الداخلية التى كانت متبعة فى الدولة العثمانية تعد كل طائفة من الطوائف الدينية والمذهبية - من غير المسلمين - «جماعة قائمة بنفسها»، فكانت تمنح تلك الجماعات امتيازات خاصة فى كل ما يمت بصلة إلى الشؤون الدينية والمذهبية، ولهذا السبب أخذت الطوائف المختلفة تؤسس معاهد تعليمية خاصة بها، وتدير هذه المعاهد كما يروق لها. كانت هذه المدارس الطائفية، فى بادئ الأمر، من نوع المدارس الدينية حقيقة، غير أنها تبدلت بعد ذلك بسرعة، وتحولت إلى «معاهد تعليمية عصرية».

كان نظام الجماعات السابق ذكره خاصًا بغير المسلمين، فلم يتمتع المسلمون العرب

بشيء من التنظيمات والامتيازات، التي كانت الطوائف الدينية الأخرى تتمتع بها. لذلك انحصرت المعاهد التعليمية المفتوحة أمام هؤلاء في المدارس الوقفية القديمة، التي لم تنل أي حظ من الإصلاح، وفي المدارس الرسمية التي كانت تعلم باللغة التركية، في حين أن الطوائف الدينية الأخرى، كوَّنت جماعات منظمة، باسم القانون، وأسست مدارس خاصة بهم، وجعلت من العربية لغة التعليم فيها.

أرادت الدولة العثمانية أن تغيّر من سياستها التعليمية، بعد انقلاب «تركيا الفتاة»، الذي حدث عام ١٩٠٨، وحاولت أن تفرض رقابتها على المدارس الطائفية والأجنبية، غير أنها لم تستطع أن تغيّر شيئاً من هذه الأوضاع، تغييراً فعلياً؛ لأن المدة التي مضت بين حدوث الانقلاب، ونشوب الحرب العالمية الأولى لم تتجاوز ست سنوات. لذلك استمرت هذه الأوضاع، حتى انحلال الدولة العثمانية.

تردّى الوضع الاجتماعي الفلسطيني، نتيجة الأسباب السابق ذكرها، وزاد الأحوال المعيشية لأهالي فلسطين سوءاً؛ مما أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية على الفلاحين الذين مثلوا الغالبية العظمى من أهالي فلسطين.

اجتماعياً

جعلت هذه الأوضاع الغلبة في فلسطين لكبار الملاك، في الفكر والحركة السياسية، على حد سواء، وقد اتسمت تلك المرحلة بأن حصرت قيادة الحركة الوطنية معسكر الأعداء في اليهود، دون الحركة الصهيونية، أو الاستعمار البريطاني، كما لجمت وقزمت تلك القيادة أساليب الكفاح؛ فضلاً على تشكيلها «الجمعيات الإسلامية- المسيحية»، بدلاً من الأحزاب السياسية.^(١١)

سيطر الأسلوب العشائري على تفكير أغلب الزعامات السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية، في تلك الفترة. وقدم خليل السكاكيني في مذكراته وصفاً لذلك، فقال: «لكل أسرة إسلامية في القدس تقاليد مركوزة في طباعها، يتوارثونها أباً عن جد، لا يقول الواحد كلمة أو يخطو خطوة إلا وهو مراعي تقاليده، قبل كل شيء، ومصلحة أسرته، قبل كل مصلحة، ونفوذ أسرته قبل كل نفوذ، فإذا كلفت أحداً أن ينتخب عضواً للمجلس نيابة، أو مجلس بلدي، أو هيئة معارف، أو جمعية وطنية، أو غير ذلك، انتخب كبير أسرته، سواء كان يصلح لذلك

أو لا. وكل جمعية، أو هيئة، أو حزب لا يكون فيه أحد أفراد تلك الأسرة تنقلب تلك الأسرة عليه، وتحاول مقاومته، ولو كان فيه الخير...»^(١٢)

جاء الاحتلال البريطاني لفلسطين، ولم يزد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلا سوءاً، وأدى ذلك إلى تدهور أحوال الأهالي العرب، وتدعيم الوجود الصهيوني على أرض فلسطين.

الاقتصاد الفلسطيني بعد الاحتلال الإنجليزي^(١٣)

لقد تبدلت الأحوال في فلسطين، بعد الاحتلال الإنجليزي، ونشطت الصناعة نسبياً، وتركزت بأيدي عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال؛ لأنها اتجهت نحو الاحتكار، وتركيز الثروة، وتضاعف رأس المال إلى خمسة أمثال، وتضاعف الإنتاج إلى أربعة أمثال. وقد أصبحت فلسطين مركزاً لتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية وأنشئت عدة بنوك، منها البنك الإنجليزي الفلسطيني، والبنك الصناعي، وبنك العمل. وقد كانت هذه البنوك تشترط الإشراف على المؤسسات الصناعية حتى تمدها بالقروض اللازمة.

كان نصيب العرب الفلسطينيين من هذه الصناعات قليلاً، فنسبة المشتغلين في صناعة الصابون العربية ٥٪ من السكان، وقد كانت السياسة البريطانية تتجه إلى دعم الصناعات اليهودية، عن طريق تهئية الظروف الصعبة أمام الصناعات العربية. كما أن هذه النهضة الاقتصادية كانت موجهة لخدمة الصهيونية، وكانت أيضاً استثماراً إنجليزياً لأجل الربح، وليس لإنعاش البلاد، وتقدمها.

لقد أدى دخول السلع الحديثة سوق فلسطين، وتقبل الناس هذه السلع، وما نتج عنه من تغيير في الاستهلاك، إلى إجبار العديد من المصانع على إقفال أبوابها، وترك العديد من الحرفيين لعملهم. كما أن السياسة الاقتصادية الاستعمارية، أقفلت أبواب الأسواق العربية المجاورة أمام الصناعة الفلسطينية التقليدية. وتفاقم الحال، بعد عام ١٩٣٠، إذ بدأت العصابات الصهيونية بتشريد آلاف العمال العرب، لتشغيل العمال اليهود مكانهم، وأكثرهم من المهاجرين الجدد، ونتج عن هذا الوضع انخفاض في الأجور، وتفشى البطالة.

أثرت هذه الأوضاع، سلبيًا في مستوى معيشة العمال الفلسطينيين، وانخفضت أجرة الصنّاع الحاذقين، والنجارين، والنحاتين نحو ٥٠٪، وأصبح الصانع الماهر يعمل بأجر يبدأ من ١٥ قرشًا إلى ٢٠ قرشًا، في اليوم، أما العامل والفلاح فيعمل بأجر يبدأ من ٨ قروش إلى ١٠ قروش، في اليوم. وأصبح ٩٥٪ من العمال أسرى الديون، إما لأصحاب الأعمال، أو لأصحاب الحوانيت. ولتدبير أمور المعيشة أصبح يوجد داخل الأسرة الواحدة أكثر من عامل، يتعاونون في الإنفاق على البيت، وإذا كانت الأسرة خلوة من الأفراد العاملين، فإن المرأة وأطفالها يشتغلون خدمًا في البيوت، وأجر المرأة الشهرية بلغت من جنيه إلى جنيهين، والولد من ٢٥٠ مليمًا إلى جنيه واحد.

قدّرت الحكومة النفقات التي تحتاجها الأسرة المتوسطة من عشرين مادة غذائية ضرورية، فوجدت أنها بلغت ٥, ٥ من الجنيهات، وإذا أضفنا إلى هذه ثلاثة جنيهات للسكن، وجنيهاً ونصفاً للملبس، وجنيهين للنفقات الإضافية، وجدنا الأسرة المتوسطة تحتاج إلى (١٢ جنيهًا)، على أقل تقدير، وهذا معناه أن ٩٨٪ من العمال، عاشوا في حالة دون المتوسطة بكثير، وهذا الرقم يفسر، أيضًا، السبب في اتخاذ العمال السرايب والتخاشيب مسكنًا لهم، والاكتفاء بالمواد الغذائية الفقيرة طعامًا لهم.

الدور البريطاني في تدمير اقتصاد فلسطين^(١٤)

بدأ الدور البريطاني في تدعيم الاقتصاد الصهيوني، وتدمير الاقتصاد العربي الفلسطيني، من الأيام الأولى للانتداب، وكانت البداية عندما اندفع اليهود في شراء الأراضي في فلسطين، وتم إنشاء العديد من المنظمات الصهيونية، لزيادة تملك الأراضي، وهي:

- ١ - جمعية الاستعمار اليهودي لفلسطين (البيكا)، أسست عام ١٨٨٣.
- ٢ - جمعية الرأسمالي اليهودي القومي (كيرن كايمت)، أسست عام ١٩٠٢.
- ٣ - صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، تأسس عام ١٨٩٩.
- ٤ - الصندوق الفلسطيني التأسيسي (كيرن هايسود)، تأسس عام ١٩٢٠.

على الرغم من أن تاريخ إنشاء هذه المنظمات تم قبل عهد الانتداب البريطاني، وكانت الإمكانات المالية لتلك المنظمات ضخمة، فإنها لم تنجح في شراء الأراضي العربية في

فلسطين، من عام ١٩٠٥ وحتى عام ١٩١٧، سوى مساحة ١٧ ألف دونم فقط، بينما بدأت المساحة المشتركة بواسطة هذه المنظمات، بعد فترة الانتداب، تزداد بشكل واضح، فبلغت المساحة المشتركة في الفترة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٧ حوالي مائتي ألف دونم، أي خمسة عشر ضعفاً، لما تملكته من عشر سنوات قبل الانتداب. لقد لجأت الإدارة البريطانية إلى شتى وسائل الضغط على العرب، لتمكين اليهود من تملك الأراضي، فأغلقت تلك الإدارة المصرف الزراعي بفلسطين عام ١٩٢٣، وحجزت على أراضي الفلاحين العرب تسديداً للقروض، ورفعت نسبة الضريبة على الأراضي عام ١٩٢٤، ومنعت تصدير الحبوب والبذور النباتية، حتى يعجز الفلاح عن تسديد ديونه، ويضطر لبيع أرضه.

كما سنت إدارة الانتداب قانوناً حرم على الملاك الذين لا يسكنون فلسطين من التمتع بأموالهم، فحرمت عليهم الحصول على الجنسية الفلسطينية، حتى لأبنائهم الذين ولدوا في فلسطين، فضلاً على المضايقات في تأشيرات الدخول والخروج (عُيِّن صهيوني مديراً لدائرة المهاجرة والسفر)، فسَهِّلَت للصهيانية شراء مساحات شاسعة من الأراضي، بأثمان زهيدة. كما نقلت حكومة الانتداب امتياز تجفيف أراضي الحولة (٤٢ ألف دونم) من أيدي العرب إلى أيدي الصهيانية، كذلك أقرت انتقال (وادي الحوارث) إلى اليهود، وإجلاء البدو المزارعين عن تلك الأراضي (٤٠ ألف دونم). كما قصرت السلطات البريطانية منح الامتيازات للشركات اليهودية، لاستغلالها الموارد الطبيعية في فلسطين، وهذه الامتيازات هي:

امتياز روتنبرج: منحت حكومة الانتداب إلى صموئيل روتنبرج، الصهيوني، امتيازاً لتوليد الكهرباء من نهر الأردن، وحوضه، ورافده، ونهر اليرموك.

امتياز استغلال البحر الميت: منحت حكومة الانتداب، عام ١٩٢٧ الصهيونيين الوكيلين من شركة البوتاس (نوتوفسكي، وطولوخ) امتيازاً لاستخراج أملاح البحر الميت ومعادنه.

هكذا سلمت حكومة الانتداب البريطاني للصهيانية منبعى الثروة الرئيسية في فلسطين، وقد استغل الصهيانية كلا المجالين لصالح المنظمات الصهيونية فحسب؛ إذ قصر استخدام العمال والموظفين على اليهود، ولم يستفد العرب من هذه المشروعات بشيء يذكر.

حماية الصناعات اليهودية

اتبعت حكومة الانتداب سياسة حماية متحيزة لليهود، بشكل واضح، خلال فترة انتدابها، فعمدت لزيادة الرسوم الجمركية على الواردات المماثلة لإنتاج الصناعات اليهودية، وتخفيف الرسوم على الموارد الأولية اللازمة لهذه الصناعات. وفي الوقت نفسه، عكست هذه السياسة بالنسبة لإنتاج العرب. ولعل في مثل حماية إنتاج معمل الزيت اليهودي مثلاً واضحاً على ذلك. فقد رفعت ضريبة الاستيراد على الزيوت المستوردة إلى نسبة ١٢٠٪، بينما ألغت الضريبة على السمسم المستورد، والذي يزرعه العرب، وذلك حتى ينافس السمسم المستورد الإنتاج المحلي، وتهبط أسعار الأخير. ويستخدم المصنع اليهودي السمسم المستورد، أو يشتري المحلي، بأرخص الأسعار. كذلك بالنسبة لمصنع الأسمنت اليهودي، فقد رفعت الضريبة الجمركية على الإسمنت إلى نحو أربعة أضعاف ونصف، ما كانت عليه قبل إنشاء المصنع اليهودي.

حتى في مجال الوظائف العامة، المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، فقد عمدت الإدارة البريطانية إلى وضع السلطة في يد الصهاينة، فعين مدير التجارة العام صهيونياً، ومدير دائرة الاستيراد والتصدير إنجليزياً، ونائبه صهيونياً، والنائب العام الذي يقوم بإعداد القوانين والأنظمة صهيونياً، ولم يكن هناك مدير عربي واحد في أي دائرة لها صلة بالشؤون الاقتصادية للبلاد.

في مجال التعليم، تركت الإدارة البريطانية للصهاينة أن يستقلوا بإدارة معارفهم ومدارسهم، تشرف عليها وتديرها اللجنة الصهيونية. بينما جعلت تلك الإدارة المعارف العربية بيد إنجليز، مساعدين، وإدارة، وإشرافاً، وتفتيشاً، وتوجيهاً؛ مما لم يتمكن معه عرب فلسطين من تكوين جيل فني، يمكن أن ينافس التقدم الصهيوني في مجال التنظيم الصناعي.

التعليم في عهد الانتداب البريطاني

قامت الإحصاءات والدراسات التعليمية في فلسطين على أساس مذهبي، فالمسلمون يمثلون ٦٧٪ من سكان فلسطين حسب إحصاء ١٩٣١ [٨٠٪ من السكان العرب]، فتعداد المتعلمين المسلمين حوالي ٧٥ ألفاً، من أصل ٦٩٣ ألف نسمة، أي حوالي ١١٪ من

السكان، بينما لدى المسيحيين هي ٥, ٤٧٪ وإن الـ ٨١٪ من المتعلمين المسلمين درسوا أقل من ست سنوات.^(١٥)

توفر للشعب الفلسطيني في العشرينيات حد أدنى من فئة الجامعيين، قليلهم تخرج في الجامعات الأوروبية والأمريكية، كما أن الضالة الكبيرة كانت في نسبة المتعلمات من الشعب الفلسطيني في تلك الفترة. كان الاهتمام الأكبر في التعليم عند المسلمين عن طريق «المجلس الإسلامي الأعلى»، والجهات الإسلامية الأخرى، حيث ارتفع عدد المدارس من ٤٢ مدرسة عام ١٩٢١-١٩٢٢ إلى ١٩٠ مدرسة عام ١٩٤٣-١٩٤٥ وارتفع عدد التلاميذ من ٢٢٨٧ تلميذًا عام ٢١-١٩٢٢ إلى ١٥٣٨٩٦ تلميذًا عام ١٩٤٠-١٩٤١ أى حوالى ستة أضعاف، لكن الأكثرية العظمى من المدارس الحكومية عام ١٩٤٤ كانت ابتدائية، احتوت على الابتدائية الأدنى إلى الرابع الابتدائي، ولم يكن الوضع كذلك في القرى فحسب، بل كان في المدن أيضًا.^(١٦)

تدل إحصاءات المعارف على أن النسبة الهائلة من التلاميذ كانت موجودة في الصفوف الابتدائية الخمسة الأولى، بينما كان عددهم في الصفوف الثانوية ضئيلاً جداً، وقد ربط التعليم الثانوى لتخريج مدرسين لجميع المستويات، خصوصاً الثانوية، وقد عيّن للوظائف الإدارية العالية خريجو المدارس الأجنبية.^(١٧)

سياسة الاستعمار البريطاني تجاه الفلاحين والعمال العرب^(١٨)

تدنى مستوى معيشة الفلاح العربى الفلسطيني، حتى إن تقرير «لجنة جونسون-كروسي» لعام ١٩٣٠ أشار إلى أن متوسط الدخل السنوى العادى لأى أسرة من الفلاحين هو ٣١, ٣١ جنيه، وبعد خصم معدل الفائدة، البالغ ٣٠٪ على معدل الدين الذى يبلغ ٢٧ جنيهًا ينزل الإيراد الصافى لدخل أسرة الفلاح إلى ٢٧, ٢٣ جنيه.

وناء هذا الرقم تحت شتى أنواع الضرائب المباشرة في البلاد. فالفلاح كان يدفع ضريبة العُشر، والويركو، وضريبة الحيوانات. وقد أكد «تقرير جونسون-كروسي» أن الفلاح كان يدفع ٨٧, ٣ جنيه، تسديدًا للضرائب الثلاث، ويبقى له مبلغ ١٩, ٥ جنيه، كإيراد سنوى صاف لإعاشة العائلة.

لعل مما زاد الأمر سوءاً بالنسبة للفلاح العربي الفلسطيني أن أكثر المواد الضرورية لحياته كانت تفرض عليها ضرائب جمركية عالية. فضريبة السكر بلغت ١٠٠٪، والدخان ١٤٩٪، والجازا ٥١٪، والبتزين ٢٠٨٪، والكبريت ٤٠٠٪، والأرز ١٥٪، والبن ٢٦٪. هذا بالإضافة إلى أن الفلاح كان يدفع جنيهين ضريبة جمركية على البضائع التي يشتريها، وبذلك بلغ مجموع الضرائب التي كان الفلاح يدفعها ٨٧،٥ جنيه أي ٢٥٪ من دخله السنوي، بينما كان التاجر أو الموظف الذي يبلغ إيراده السنوي ١٠٠٠ جنيه، يدفع ١٢،٥٪ فقط كضريبة.

هكذا كانت حالة الفلاحين العرب، عشية حركة القسام، ولم تكن أوضاعهم المعيشية أحسن بأية صورة من الصور، من أوضاع العمال العرب في فلسطين. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٥، دخل البلاد ٩٣،٠١٤ مهاجرًا يهوديًا، وكان معنى هذا ازدياد عدد العمال اليهود، وبالتالي تقلص عدد العمال العرب، وذلك نتيجة لتفعيل الصهيونية سلاح «العمل العبري» الذي كانت «الوكالة اليهودية» والشركات اليهودية تطبقه، حيث بلغ عدد العمال اليهود في الصناعات المختلفة ٢٣٥،١٩ عاملاً في عام ١٩٣١، وارتفع العدد إلى ٧٤ ألف عامل في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٥. ويضاف إلى ذلك أن ٣٨٠،١٨ مهاجرًا يهوديًا بين عامي ١٩٣٢، ١٩٣٦ كان يملك كل واحد منهم أكثر من ١٠٠٠ جنيه، ومن هذه المبالغ استثمر نحو ٦٥٤،٠٠٨ جنيه في صناعات وحرف يهودية حتى آخر السنة المالية ١٩٣٤/ ١٩٣٥. وقد أسفر هذا كله عن وجود أكثر من ٢٥ ألف عامل عربي عاطل في موسم البرتقال لعام ١٩٣٥ - ١٩٣٦.

نتيجة السياسة التي اتبعتها حكومة الانتداب البريطاني، من إفقار الفلاحين، وطرد للعمال، واتباع سياسة «العمل العبري» و«احتلال العمل»، ساءت الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني بكل طبقاته وفئاته؛ مما أدى إلى مقاومة هذه الطبقات للحكومة البريطانية، كل حسب طريقته، والاضطهاد الواقع عليه، حيث لجأ الفلاحون إلى طرق الكفاح الإيجابي، فشنوا بعض الهجمات على المستوطنات وسادت الصدامات الطائفية بين العرب واليهود، وإن كانت هذه الصدامات وطنية وطبقية، في جوهرها، بفعل ممارسات المستوطنين اليهود ومؤسساتهم ضد المواطنين العرب، فإن البرجوازية الفلسطينية الناشئة أخذت تعبر عن مقاومتها بشكل مباشر أو عن طريق طلائعها المثقفة. ففي نيسان/ أبريل ١٩٢٢، عكف

بعض المثقفين العرب الفلسطينيين على تأسيس كلية إسلامية، تعبيراً عن مقاومة المثقفين لسياسة الانتداب التعليمية الرامية إلى تضيق التعليم، كما تألفت جمعية اقتصادية عربية، ودار البحث حول إمكانية تأسيس بنك عربى للتخلص من رأس المال الأجنبى. (١٩)

أما الطبقة المتوسطة، فقد بدأت تدرك الخطر المحدق بها، فالمالك الصغير بوسائله القديمة غير المتطورة يدرك أنه لا يستطيع المحافظة على مركزه فى وجه العلم اليهودى، والتاجر الصغير ينظر إلى اليوم الذى من المحتمل أن تدفع به المشروعات اليهودية إلى خارج السوق. والموظف يجد أن اليهود يشغلون الوظائف الحكومية المهمة فى مختلف أنحاء البلاد، فى حين يستبعد العرب من هذه الوظائف فى كل مكان. (٢٠)

حركة عز الدين القسام (٢١)

تلقت الشيخ القسام من حوله إلى أوضاع البلاد العربية، فإذا هى ممزقة، يعيث فيها الاستعمار فساداً، وكل شعب منشغل بحاله، وبالمشكلات التى أوجدها له الاستعمار، فكان قول القسام: «إن علينا، عرب فلسطين، الاعتماد على أنفسنا، وعلى إمكاناتنا الذاتية، لا نتظر حتى تهبط علينا النجدات من السماء، ولا حتى تصلنا من وراء الحدود».

امتاز القسام عن غيره فى تلك الفترة بتركيزه على الاستعمار البريطانى، وإدراكه بأنه العدو الرئيسى الذى تجب محاربته، فقد ملك القسام هذا الوضوح فى تحديد العدو، فى الوقت الذى كانت فيه الدول العربية تتجنب الصدام مع بريطانيا، وتسعى إلى مفاوضاتها. كان القسام، من خلال عمله ونشاطه يحذر الناس من الخطر الصهيونى. ففى إحدى خطب الجمعة، عام ١٩٢٧، حذر القسام المصلين من التساهل مع الهجرة اليهودية، ووصفها بقوله: «إنها تحتل البلاد، وأنتم فيها!» ودعا إلى استقبال اليهود المهاجرين، القادمين بعربات الانتداب البريطانى وحمايته (كعدو، لا كمهاجر، أو ضيف). كما كان القسام فى خطبه يهاجم السماسرة، وباعة الأراضي لليهود.

لقد أهل الشيخ القسام لهذه المهمة، حسن السيرة والمعاشرة، والبراعة فى الخطابة، وكان بمقتضى وظائفه ونشاطاته يتصل بدائرة واسعة من أبناء الشعب الفلسطينى.

اهتم الشيخ بتحسين أحوال الفقراء، ومساعدتهم، وسعى فى مكافحة الأمية بينهم، إيماناً

منه بأن ذلك يعمق الوعي بين الجماهير، ويزيدها إيمانًا بالثورة، ويشحذ عزمها للكفاح المسلح.

العناصر الكادحة التي انضمت إلى الحركة كثيرة، فمن هؤلاء أبو درّة، بياع الجاز على الطنبر، وأبو خليل الذي كان ينقى عود الفحم، والغلاييني الذي كان يلحم التنك الحديدي، وهو الذي أصبحت مهمته صنع القنابل البدائية.

لماذا اختار القسام رجاله من الفلاحين والعمال؟

يجيب عن ذلك القسام في حوار دار بينه وبين الصحفي الفلسطيني عبد الغنى الكرمي، قال له الشيخ: «انظر لقد اشتعل رأسي شيئاً، وخبرتي الطويلة تجعلني أرجو خيرًا من الفلاحين والعمال، فهم واثقون بالله، مؤمنون بجنات الخلد واليوم الآخر، ومن كانت هذه صفاته كان أقرب الناس إلى التضحية، وأجرأهم على الإقدام. أضف إلى ذلك أنهم أقوى بنية، وأكثر احتمالًا للمشاق». وفي عام ١٩٣٢، سئل القسام عن رأيه في أهل الشعراوية وجبل نابلس، الذين يقطعون الأشجار، ويسمون الحيوانات، وينعتهم الناس بالحرامية وقطاع الطرق، فأجاب: «دعهم يعملوا، لأن في عملهم رجولة سنحوّلها، في يوم من الأيام، إلى جهاد، وما دام المستعمر يرغب في إماتة نفوسنا، فإن هؤلاء أقرب إلى الله، وإلى حب الجهاد، من المستكينين».

اعتقد القسام أن المدنية الحديثة التي غزت العالم الإسلامي أذابت أغلب الفئات المثقفة بالثقافة الغربية، وجعلتها بعيدة عن روح الفطرة السليمة، فلم تستطع التصدي للغرب وعساكره، لأنها أولاً مبهورة بُمثله، وثانيًا لأنها متمسكة بالقيم المادية لا الروحية.

أسباب الثورة

زادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين عامي ١٩٣٣، ١٩٣٤، حيث بلغت حوالي ٤٢ ألف يهودي، بإشراف حكومة الانتداب، ومباركتها، هذا عدا الذين تسللوا بهجرة سرية، وأخذ عدد اليهود يتزايد بشكل مطرد، وقد بلغ حده الأقصى عام ١٩٣٥. (٢٢)

فيما يلي جدول توضيحي لهذه الهجرات: (٢٣)

العدد	موجات الهجرة
٢٥ ألف يهودي	الموجة الأولى ١٨٨٢ - ١٩٠٣
٣٥ ألف يهودي	الموجة الثانية ١٩٠٤ - ١٩١٤
٣٥ ألف يهودي	الموجة الثالثة ١٩١٩ - ١٩٢٣
٨٥ ألف يهودي	الموجة الرابعة ١٩٢٤ - ١٩٣١
٢٠٠ ألف يهودي	الموجة الخامسة ١٩٣٢ - ١٩٣٨

يتضح من الجدول السابق تزايد أعداد المهاجرين اليهود، علمًا بأن حجم الهجرة كان من روسيا على نحو خاص، بعد أن شارك يهود روس في اغتيال قيصر روسيا، ألكسندر الثاني (١٨٨١)، وما تبع هذا الاغتيال من اضطهاد ملحوظ لليهود هناك، ما جعل من روسيا مركز طرد لليهود.

تأتى الموجة الثانية، التى ارتفع فيها المنسوب إلى ٣٥,٠٠٠ مهاجر، تحت ضغط اضطهاد جديد لليهود، بعد مشاركتهم فى ثورة ١٩٠٥، وفشل هذه الثورة. أما الموجة الثالثة فتساوت فى حجمها مع الموجة الثانية، رغم أن الموجة الثانية استغرقت عشر سنوات، فيما لم تستغرق الموجة الثالثة سوى أربع سنوات.

وجاء هذا الارتفاع، بعد أن تكشف مدى العداء بين ثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية وبين الصهيونية التى أوهمت اليهود الروس بأنهم غدوا محل اضطهاد الثورة الاشتراكية فى روسيا، الأمر الذى استمر فى الموجة الرابعة.

على أن الموجة الخامسة تضمنت نسبة كبيرة جدًا من اليهود الألمان بعد أن تعرضوا لاضطهاد النازيين لهم، بمجرد وصولهم إلى الحكم هناك فى يناير/ كانون الثانى ١٩٣٣.

امتلك اليهود، مع بداية عام ١٩٣٤، نحو ٦٢ ألف دونم من أراضى فلسطين، مما زاد تشريد عدد كبير من الفلاحين العرب الفلسطينيين وتهديد آخرين بقرب تشريدهم، كما زاد عدد العاطلين عن العمل نتيجة ازدياد المهاجرين اليهود عام ١٩٣٥. (٢٤)

نصت مبادئ «الصندوق القومى اليهودي» على تسليم الأراضى خالية من الفلاحين، ففى حالة عائلة سرسق البيروتية طرد ثمانية آلاف مزارع عربى، كما طرد أهالى اثنتين

وعشرين قرية من مرج ابن عامر، فضلاً على أهالي وادي الحوارث، والحولة، وغيرها.^(٢٥) ما جعل الميزان الديموجرافي في فلسطين يبدأ في الاختلال، لصالح المستوطنين اليهود على حساب المواطنين العرب الفلسطينيين ويوضح الجدول التالي ذلك:

توزيع السكان في فلسطين (١٨٨٠ - ١٩٣٦)^(٢٦)

السنة	العرب	النسبة	اليهود	النسبة
١٨٨٠	٣٠٠,٠٠٠	%٩٤	٢٤,٠٠٠	%٦
١٩١٧	٥٠٤,٠٠٠	%٩٠	٥٦,٠٠٠	%١٠
١٩٢٢	٦٦٦,٠٠٠	%٨٩	٨٤,٠٠٠	%١١
١٩٣١	٨٥٠,٠٠٠	%٨٣	١٧٤,٠٩٦	%١٧
١٩٣٦	٩١٦,٠٠٠	%٧٢	٣٨٤,٠٧٨	%٢٨

توالى في العام نفسه (١٩٣٥)، الاستفزازات الصهيونية، كالتدريب العسكري السافر، ومهاجمة القرى العربية، وجاء اكتشاف شحنة الأسلحة المهربة لليهود (١٦/ ١٠/ ١٩٣٥)، مؤيدة لمخاوف أبناء فلسطين، ولم يكن هناك أمل في أن تستجيب الحكومة لمطالب العرب بشأن الهجرة، وانتقال الأراضي، والحكومة الذاتية، وأصبح البديل الوحيد أمام العرب، للحيلولة دون قيام «وطن قومي لليهود» في فلسطين، هو اللجوء إلى الثورة المسلحة.^(٢٧)

مع توالى الأحداث بدأ القسام، وأتباعه، بالإعداد لثورة مسلحة ضد الإنجليز والصهاينة.

وقد غدت الأرض مخصّبة لخوض تلك الثورة، بعد أن استنفدت كل أشكال الكفاح السلبى أغراضها، وبعد أن تدهورت أوضاع الشعب العربى الفلسطينى الاقتصادية، والاجتماعية، ما جعل جاهزية ذاك الشعب للتضحية، فى أعلى حالاتها.

هوامش الفصل الأول

- (١) د. عيسى الماضى، كيف ضاعت فلسطين؟ دراسة للمؤثرات الاقتصادية والثقافية والسياسية فى ضياع فلسطين، ط١، الكويت، مكتبة المعلا، ١٩٨٨، ص ٢٢.
- (٢) عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطينى قبل عام ١٩٤٨، سلسلة دراسات فلسطينية (١٠٢)، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥، ص ١٠.
- (٣) المرجع نفسه، ص ١١.
- (٤) سميح شبيب، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية فى فلسطين، ١٩٢٠-١٩٤٨، ط١، عكا، مؤسسة الأسوار، رام الله، وزارة الثقافة الفلسطينية، ١٩٩٩، ص ١٩.
- (٥) د. كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٢٢-١٩٣٩، ط٢، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢، ص ٣٣.
- (٦) المرجع نفسه، ص ٢٨.
- (٧) شبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٦.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.
- (١٠) الماضى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧-٤٢.
- (١١) عبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية، المحطات الرئيسية/ الدروس المستفادة، دار الكلمة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧.
- (١٢) خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (١٣) الماضى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣-٢٦.
- (١٤) محمد على خلوصى، التنمية الاقتصادية فى فلسطين ١٩٤٨-١٩٦٦، القاهرة، المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٦، ص ١٩-٢٧.
- (١٥) الماضى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧-٥١.

- (١٦) المرجع نفسه، ص ٤٧ - ٥١.
- (١٧) المرجع نفسه ص ٤٧ - ٥١.
- (١٨) د. خلة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٨ - ٦٠٢.
- (١٩) ياسين، كفاح...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
- (٢٠) عبد القادر ياسين (تحرير)، ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية، القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٧ (انظر: معالي أحمد عصمت، البعد الطبقي، ص ١٧٩ - ١٩٩).
- (٢١) حسنى أدهم جرار، المعارك التاريخية على أرض الشام شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيونى، ١٩٢٠ - ١٩٣٩، عمان، دار الفرقان، ١٩٩٢، ص ٩٢ - ١٠١.
- (٢٢) المرجع نفسه، ص ١١٦ - ١١٧.
- (٢٣) عبد القادر ياسين، (تحرير)، ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية، القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٧، (انظر: فتحى عبد العليم، قراءة فى قانون السببية، ص ١١ - ٣١).
- (٢٤) جرار، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦ - ١١٧.
- (٢٥) عبد القادر ياسين (تحرير)، ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية، القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٧، (انظر: محمد حسنى إبراهيم، أنشطة صهيونية عجلت بالثورة، ص ٣٥ - ٤٩).
- (٢٦) عبد القادر ياسين (تحرير)، ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية، القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٧، (انظر: فتحى عبد العليم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤).
- (٢٧) جرار، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦ - ١١٧.
